التحديات التي تواجه المناطق المصنفة "ج" ودورها في الحد من نجاح التنمية المستدامة في فلسطين

الباحث

د.صلاح يحيى صبري

جامعة القدس المفتوحة –فرع قلقيلية-

جوال:0599699959 بريد الكتروني:ssabri@qou.edu

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحديد ابرز التحديات التي تواجه مناطق "ج" وتحد من نجاح التنمية المستدامة في تلك المناطق وفي فلسطين، وقد استندت الدراسة الى المنهج الوثائقي وكذلك الملاحظة من خلال زيارة بعض التجمعات في مناطق "ج", حيث قدمت الورقة وصفا لواقع مناطق "ج" واهميتها للفلسطينين ولبناء الدولة الفلسطينية كما تعرضت الورقة للسياسات الاحتلالية اتجاه هذه المناطق والاساليب الاسرائيلية في تعطيل التنمية فيها, وحصرت الدراسة التحديات التي تواجه مناطق بثلاثة تحديات رئيسية وهي اولا:التحديات المتعلقة بالتخطيط العمراني, ثانيا:التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، ثالثا:التحديات المتعلقة ببرامج الدعم المقدمة للسكان, حيث وضحت الدراسة هذه التحديات ودورها في احباط التنمية, وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان ابرزها أن تدهور في مستوى الخدمات المقدمة للتجمعات السكانية فان ذلك يشغل سكان المناطق "ج" بتوفير المستلزمات الرئيسية للحياة ولا يشغلهم بقضايا التنمية, وأن عدم توفر الخدمات الاساسية في المناطق "ج" يخلق فجوة بين هذه المناطق والتجمعات السكانية المجاورة وهذه الفجوة قد تجعل سكان التجمعات السكانية في مناطق "ج" يشعرون بالتهميش والعزلة كما خلصت الدراسة ان هذه مناطق "ج" غير مؤهله لان تكون جزء من الخطط التنموية التي تم عملها في المحافظات, كما أن القطاع الخاص يحجم عن الاستثمار في مناطق "ج" نتيجة ضعف البنية التحتية التي تعتبر غير مؤهلة لاستقبال مشاريع استثمارية

كما تبين تصاعد الهجمة الإسرائيلية على مناطق "ج" وأصبحت هناك قناعة في أوساط إسرائيلية واسعة أن هذه المناطق تشكل بعد استراتيجي لدولة إسرائيل لا يمكن التنازل عنها في المفاوضات, وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات اهمها أن يتم التعامل مع الأوضاع في مناطق "ج" كأزمة للدولة الفلسطينية وازمة للسكان, وان يتم تطبيق المنهج العلمي في حل الازمات لمعالجة مشكلات تلك المناطق, وأن تتوجه وزارة الحكم المحلي بعمل خطط تنموية خاصة لمناطق "ج" تكون مفصولة عن خطط المحافظات من حيث الأولويات ومتكاملة معها من حيث الاهداف العامة,كما اوصت الدراسة أن تقوم وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء بعمل نشرات إحصائية لوصف الواقع المعيشي في مناطق "ج" , أن يتوجه الدعم في تلك المناطق نحو تخفيف مستويات الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتخفيف البطالة وتمكين المواطنين وفق اهداف واضحة لضمان عدم هجرة السكان, وان يتم العمل على تقديم مزايا تفضيلية للسكان في مناطق "ج" تتعلق بالخدمات العامة كعمل تامين صحي مجاني لجميع سكان تلك المناطق واعفائهم من رسوم بعض المعاملات.

مقدمة:

إن الواقع الفلسطيني هو واقع فريد قد لا يتشابه في مكوناته وتحدياته مع أي من دول العالم, وذلك نتيجة وقوعه تحت سلطة الاحتلال المباشر, بل أن اتفاقات السلام التي وضعت لكي تكون انتقالية مؤقته اصبحت تفرض امرا واقعا جعلها اكبر العقبات التي تواجه التنمية المستدامة لكون الحالات الانتقالية لا تخلق بيئة مواتيه لوجود تنمية مستدامة, بل أن الأخطر من ذلك أن السياسات الإسرائيلية أصبحت أحادية تخدم أغراضا استيطانية عنصرية تصب في تغيير ديموغرافية الأرض وتقليص أعداد السكان في بعض المناطق لتصبح الضفة الغربية كنتونات سكانية معزولة عن بعضها تفتقد للامتداد الجغرافي القادر على خلق مستقبل مكاني للشعب الفلسطيني على الارض, في ظل هذه التحديات انتهج الاحتلال سياسة مدروسة تعيق خلق التنمية المستدامة في الضفة الغربية - بالرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسات الفلسطينية على اختلافها في خلق تنمية مستدامة في المناطق الفلسطينية- وذلك من خلال خلق مجموعة تحديات في المناطق المصنفة "ج" تجعل منها غير قادرة على المساهمة في التنمية المستدامة في فلسطين رغم كونها من اهم المناطق التي يجب الاعتماد عليها في بناء التنمية المستدامة, وان عدم قدرة الفلسطينيين على السيطرة على هذه المناطق جعل جميع الخطط الخاصة بالتنمية المستدامة تبقى مرهونة بالموافقات الاسرائيلية ولذلك فان التعرف على التحديات التي تواجه المناطق المصنفة "ج" هو بمثابة تشخيص لمعوقات حقيقية امام خطط التنمية المستدامة في المناطق الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

إن الاهتمام بالمناطق المصنفة "ج" كعنصر من عناصر خلق التنمية المستدامة يفرض على صناع السياسات العامة أن يضعوا الحلول لكافة التحديات التي تواجه هذه المناطق بخاصة التحديات التي تقف عائقا أمام التنمية المستدامة, او أن يجدوا بدائل عملية قادرة على دعم التنمية المستدامة في ظل بقاء الوضع الراهن, ولذلك فان السعي لتشخيص التحديات التي تواجه المناطق "ج" قد يكون مفتاحا لاعادة النظر في بناء خطط التنمية وجعلها اكثر واقعية لكون هذه المناطق تواجه تحديات مرتبطة بالاحتلال, وبالتالي فان هذه الدراسة تسعى لاجابة على السؤال التالي:

ماهي التحديات التي تواجه المناطق المصنفة "ج" ودورها في الحد من نجاح التنمية المستدامة في فلسطين.

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من مايلي:

1. من الاهتمام بالمناطق المصنفة "ج" وما تواجهه من تحديات في ظل السياسات العنصرية الاسرائيلية
2. كما تاتي اهمية الدراسة من ربط التحديات التي تواجه مناطق"ج" بمتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى مايلي:

1. رصد ابرز التحديات التي تواجه المناطق المصنفة "ج"
2. ربط التحديات التي تواجه المناطق"ج" بالمكونات الاساسية للتنمية المستدامة في فلسطين.
3. الخروج بتوصيات تساعد قد تساعد تعزيز التنمية المستدامة من واقع فهم التحديات التي تواجه المناطق "ج".

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوثائقي, الذي يعتمد على تحليل العديد من الوثائق والتقارير التي توصف واقع مناطق "ج" وكذلك الوثائق التي توضح معالم التنمية المستدامة في فلسطين وكذلك المنهج الوصفي من خلال الملاحظة وعمل زيارات لبعض التجمعات التي تقع في ضمن مناطق "ج" في جنوب قلقيلية وجنوب السموع .

ويامل الباحث أن تصب هذه الدراسة في تعزيز فهم اكبر لواقع وتحديات التنمية المستدامة في فلسطين وان ترفد الادب الادراي والتنموي بجزء يسير من التجربة الفلسطينية في إدارة التنمية المستدامة في ظل الاحتلال وفي ظل التقسيم الجغرافي ذا الطابع العنصري الذي قد يضرب الجغرافيا الفلسطينية التي تشكل أهم عناصر التنمية المستدامة.

الاطار النظري للدراسة

وفق اتفاقية أوسلو المؤقتة الموقعة في شهر أيلول من العام 1995 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق[1]:

مناطق :A وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة (أمنيًا وإداريًا) وتبلغ مساحتها 1005كم2 ما نسبته 18% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية.
مناطق :B وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الفلسطينية، وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية، وتبلغ مساحتها 1035كم^2، أي ما نسبته 18.3% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية.
مناطق :C وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية، وتشكل 61% من المساحة الكلية للضفة الغربية،وفي الوقت الذي تنحسر إمكانيات الحكومة الفلسطينية في خدمة هذه المناطق في ظل سياسات القمع والحصار التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي اتجاه السكان في تلك المناطق في سبيل العمل على تقليص عدد السكان فيها وتركها مناطق عمل لقوات الاحتلال والاستيطان.
ويصنف البناء العمراني في مناطق"ج"وفق الجدول رقم (1)[2]:

---

[1] وكالة الانباء الفلسطينة وفا, على الرابط: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5178

[2] وكالة الانباء الفلسطينة وفا, على الرابط: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5178

جدول رقم (1) تصنيف البناء العمراني في مناطق ج

تصنيف البناء العمراني (C)	المساحة (كم مربع)
مستوطنة إسرائيلية	188.3
بؤر استيطانية	248
قواعد عسكرية إسرائيلية	45.8
مناطق عمران فلسطينية	54.5
المجموع	**288.8**

ان مناطق"ج"هي المناطق التي تحوي متّسعًا لإمكانيّات التطوير الحضري والزراعي والاقتصادي للضفة الغربية, وتستغلّ إسرائيل سيطرتها التامّة هناك في مجال التخطيط والبناء لتمنع الفلسطينيين منعًا شبه تامّ من البناء فيما يقارب 70% من هذه المنطقة -أي نحو 42% من مجمل مساحة الضفة الغربية – حيث تفرض إسرائيل هذا المنع بواسطة تعريف مساحات شاسعة كـأراضي دولة" و"أراضي مسح" و"مناطق إطلاق نار" ومحميات طبيعية" و"حدائق وطنية"؛ وذلك عبر ضمّها إلى مسطّحات نفوذ المستوطنات والمجالس الإقليمية؛ أو عبر القيود والتضييقات السارية على الأراضي التي احتجزتها إسرائيل بين جدار الفصل والخط الأخضر[3], كما تخضع حوالي 63 ٪ من أراضي المنطقة "ج " لاختصاص المجالس المحلية والإقليمية من المستوطنات وخارج حدود التنمية الفلسطينية[4].

يظهره الجدول رقم (2)الذي يظهر عدد التجمعات الفلسطينية في المناطق "ج"[5]:

جدول رقم(2)

عدد التجمعات الفلسطينية الواقعة في منطقة "ج" موزعة على محافظات الضفة الغربية

المحافظة	عدد التجمعات الفلسطينية في مناطق (C)
بيت لحم	19
الخليل	54
جنين	25
أريحا	6
القدس	29
نابلس	13
قلقيلية	14
رام الله	10
سلفيت	4
طوباس	10
طولكرم	10
المجموع	**194**

[3]بيتسليم, سياسة التخطيط في الضفة الغربية,على الموقع https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building

[4] Noga Kadman, Acting the Landlord: Israel's Policy in Area C, the West Bank, B'Tselem, June 2013,p13

[5]وكالة الانباء الفلسطينيةوفا, على الرابط: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5178

اما الوضع الديمغرافي فيعيش ما يُقدّر بحوالي 300.000 فلسطيني في المنطقة "ج" كما يعيش في المنطقة "ج" ما يقرب من 341.000 مستوطن إسرائيلي في حوالي 135 مستوطنة وما يقرب من 100 بؤرة استيطانية، يقع 70 بالمائة من أراضي المنطقة "ج" داخل حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات الاسرائيلية وبالتالي يُحظر على الفلسطينيين استخدامها وتطويرها, حيث هدم الاحتلال خلال عام 2013 ،565 مبنى فلسطينيا في المنطقة "ج"، من بينها 208 مبنى سكنيا بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء، مما أدى إلى تهجير 805 شخصا أكثر من نصفهم أطفال[6].

تشكل المناطق "ج"[7] ما يقارب 60% من مساحة الاراضي الزراعية الخصبة في الضفة الغربية ولديها القدرة على التوسع الحضري للمناطق "أ"و "ب" وجزء اساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين لكونها تضم مناطق سياحية ومصادر طبيعية كالمياه وثروات طبيعية وخاصة مناطق الاغوار والبحر الميت[8]. لذلك لجأ الاحتلال لاستهداف هذه المناطق باكثر من وسيلة لتجريدها من بعدها التنموي الاستراتيجي للفلسطينين, فاستهدفت دولة الاحتلال المنطقة "ج " في الضفة الغربية من خلال جملة من الأدوات شملت:[9]

1. تكثيف النشاط الاستيطاني ببناء وحدات استيطانية جديدة وعمل وبؤر جديدة؟
2. عمل جدار الضم والتوسع
3. شق الطرق الالتفافية
4. هدم المنازل والإخلاء القصري خاصة للتجمعات البدوية
5. إنشاء مناطق التماس ونقاط التفتيش.
6. تقييد البناء والتخطيط، وتحويل مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية إلى مناطق عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية
7. انتزاع الأراضي من أصحابها لتحويلها إلى أراضٍ زراعية تابعة للمستوطنات والمناطق الصناعية

ولذلك لا يمكن التعويل كثيرا على إحداث تنمية حقيقية في ظل سيطرة قوات الاحتلال على مناطق"ج", وان توجه المحافظات لاعداد خطط تنموية يقوم جزء منها على إقامة مشاريع في المناطق المصنفة "ج" قد يحمل في طياته فشلا لهذه الخطط لكون هذه المناطق لا يمكن أن تسمح اسرائيل للفلسطينيين أن يقيموا أيا من المشاريع التنموية, التي قد تخدم الدولة الفلسطينية المستقبلية بل أن التوجه الإسرائيلي الحالي وفق احدث التقارير[10] التي تخرج عن المراكز البحثية الإسرائيلية تشير الى أن المناطق"ج" هي مناطق حيوية لاسرائيل وان ما تم في اتفاقية اسلو هو رسم لوضع دائم لهذه المناطق حيث ذكر التقرير ان الطريقة التي رسم بها رابين ملامح المنطقة "ج" ، تُظهر خريطة المصالح المكانية لإسرائيل في الضفة الغربية. وان مسعى التسوية يتضمن أربع مهام رئيسية:

1) تطوير القدس الكبرى ، باتجاه الشرق نحو البحر الميت.
2) تطوير جنوب جبل الخليل.

---

[6]مكتب تنسيق الشؤون الانسانية الاراضي الفلسطينية المحتلة, المنطقة (ج)في الضفة الغربية :مخاوف إنسانية رئيسية,الامم المتحدة اب /اغسطس 2014.

[7] UNDP, Building Resilience in Area C: Challenges and Opportunities,Palestin Resilience Conference ,24-25november ,2016,p3

[8]Roubina Ghattas, Khaldoun Rishmawi, Jad Isaac, Issa Zboun, Jane Hilal, Ayman Abu Zahra, and Iyad Khalifeh,Opportunities and Challenges of Palestinian Development actions in Area C Publications of the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) ,February 2016,p5

[9] الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم,(2016), السياسات الاسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها ,سلسلة تقارير ,رقم 88, عام 2016, ص31.

[10] **Maj. Gen. (res.) Gershon Hacohen,(2018), Area C is Strategically Vital for Israel,** Begin-Sadat **Center(BESA Center) Perspectives Paper No. 801, April 18, 2018**

3) تطوير وادي الأردن.
4) تطوير الممرات من الشريط الساحلي إلى وادي الأردن.
حيث أن اسرائيل تسعى لان يكون تجمعات سكانية موازية للتجمعات الساحلية وان الحلول التي يقترحها الفلسطينيون والتي تجعل من الكثافة السكانية في اسرائيل مركزه على شريط ساحلي غير مقبولة, وبالتالي فان البقاء في مناطق "ج" والسعي الى تفريغها من السكان وضمها الى اسرائيل اصبح امرا حيويا وبالتالي فان السياسات القهرية التي تمارسها قوات الاحتلال اتجاه المناطق المصنفة "ج" هي بمثابة تجريد لهذه المناطق من دورها في تعزيز التنمية في الاراضي الفلسطينية وبقاء هذه المناطق خارج التطور الحضاري وبالتالي خلق فجوة واضحة بين مناطق "ج" والمناطق الاخرى التي تسيطر عليها الحكومة الفلسطينية وتمثل ذلك بخلق تحديات تمثل اكبر معوقات للتنمية ليس فقط في المناطق "ج" بل ايضا معوقا لمناطق السيطرة الفلسطينية في امتدادها واعتمادها على التنمية في هذه المناطق ولذلك أصبح من الأهمية بمكان أن نربط بين التحديات التي اوجدها الاحتلال والتنمية لكون هذه التحديات هي معوقات اساسية للتنمية المحلية في فلسطين.

الاتحاد الاوربي ودعم مناطق "ج"

يقدم الاتحاد الاوروبي المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات التي تحتاج إلى الدعم في المنطقة "ج "بدافع الواجب الإنساني[11]. ففي عام 2009 بدأ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بتمويل التخطيط العمراني للتجمعات الفلسطينية في المنطقة "ج". حيث مولت بريطانيا والاتحاد الأوروبي عمل مخططات هيكلية لـ 32 قرية[12],وقد تعددت برامج الدعم المقدمة من الاتحاد الاوروبي للمناطق "ج" حيث تم توقيع اتفاقية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاتحاد الاوروبي رقم بتاريخ 19/3/2013بهدف تطوير مناطق ج، حيث تم تحديد صندوق تطوير وإقراض البلديات كجهة منفذة, ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المهمشة والمسماه" ج" من خلال تحسين البنية التحتية ودعم الخدمات الاساسية وتنفيذ مشاريع ذات بعد تنموي –إجتماعي في تلك المناطق، ويستهدف البرنامج مجموعة من المناطق التي تقع في المنطقة"ج " من خلال توفير خدمات اساسية كطرق رابطة، شبكات مياه، حدائق، غرف صفية، مباني متعددة الاغراض، رياض أطفال(. وتبلغ قيمة المرحلة الاولى من التمويل 2 مليون يورو) وقد انتهت المرحلة الاولى في شهر اب 2016[13].
كما استمر دعم الاتحاد الاوروبي للمناطق "ج" من خلال توقيع اتفاقيات مع مؤسسات وهيئات محلية لتقديم خدمات لتلك المناطق كالاتفاق مع جامعة القدس المفتوحة وبلدية السموع لخدمة مناطق "ج" في منطقة السموع بتمويل اوروبي بقيمة 460 الف يورو.

التحديات والمشكلات التي تواجه مناطق "ج" وتأثيرها على التنمية:

إن تتبع السياسات الاسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" وملاحظة معاناة السكان في تلك المناطق, واستمرار سيطرة إسرائيل على المنطقة "ج" لا يؤثر على مجتمعات المنطقة ج فحسب ، بل يؤثر أيضا على سكان

---

[11] مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الاونروا), أنشطة الاتحاد الأوروبي في المنطقة ج, 2016 ,على الرابط: https://eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip/12938/node/12938_ar

[12] Noga Kadman, Acting the Landlord: Israel's Policy in Area C, the West Bank, B'Tselem, June 2013,p13

[13] صندوق تطوير وإقراض البلديات, تدخلات الصندوق ضمن تطوير مناطق ج,دورية صندوق تطوير واقراض البلديات,العدد الثاني,2016 ,ص5.

المنطقة"أ" و"ب" الذين يمتلكون الأراضي في المنطقة "ج", أن اكبر التحديات التي تواجه تطوير مناطق "ج" هو نقص المعلومات المكانية حيث لايوجد معلومات دقيقة عن مناطق "ج" فتظهر بعض الاحصائيات أن عدد التجمعات في مناطق "ج" 147 تجمعا سكانيا وتفيد مصادر اخرى عن وجود 271 تجمعا سكانيا ويعود التضارب في المعلومات لتداخل مناطق أ, ب, ج,مع بعضها البعض وهذا ما يصعب من دارسة واقع التجمعات في مناطق "ج".

حاولت بعض التقارير والدراسات تشخيص التحديات التي تعاني منها مناطق "ج" حيث أشارت هذه الدراسات الى ان اهم التحديات التي تواجه مناطق "ج" هي ان اقل من 1٪ من المنطقة (ج) تم تخصيصها للتنمية الفلسطينية حيث يستطيع الفلسطينيون البناء فيها دون المخاطرة بهدم هذه المباني من السلطات الاسرائيلية ؛ في المقابل ، 43٪ من الضفة الغربية مخصصة للاستيطان (ويشمل ذلك الأراضي المصادرة لبناء المستوطنات والتوسع فيها لاغراض المستوطنين), كما ان ابرز التحديات وجود تجمعات فلسطينية في مناطق إطلاق النار أو في مناطق عسكرية مغلقة هذه المناطق معرضة مباشرة لخطر الإخلاء القسري والنقل القسري بسبب التدريبات العسكرية.

كما تعاني معظم التجمعات في المنطقة "ج "من تقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية وهذا يزيد دوافع ترك السكان لتلك المناطق ويؤدي إلى نزوحهم بسبب الحرمان من الخدمات الأساسية مثل الوصول إلى الماء الذي له تأثير مدمر على سبل العيش والحفاظ على بقاء السكان، وخاصة الذين يعتمدون على الزارعة والرعي. كما تعاني مناطق"ج" من عدم قدرة المزارعين على الاستثمار في الأصول الإنتاجية الزراعية بسبب تزايد استهداف وتفكيك المنشآت الزراعية, كما تعاني التجمعات من العزلة والتجزئة ونتيجة لذلك فان هذه التجمعات تعاني من انخفاض التحصيل العلمي ، حيث ان 5.6 ٪ من مجموع السكان الذين بلغوا مرحلة ما بعد التعليم المدرسي و 10 ٪ فقط يحصلون على شهادة الثانوية العامة. كما تعاني معظم التجمعات في مناطق"ج" من محدودية الوصول إلى المراكز الصحية حيث ان 18 ٪ فقط من هذه التجمعات يكون لديها عيادات صحية على بعد 1 كم. كما تعاني معظم التجمعات في مناطق "ج" من ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتي تصل الى 20.3٪ و 30.1٪ على التوالي بالمقارنة مع 17.7٪ و 19.4٪ في الضفة الغربية كما افاد البنك الدولي أن القيود المفروضة على الوصول والنشاط الاقتصادي في المنطقة "ج" تكلف الاقتصاد الفلسطيني 3.4 مليار دولار سنويا أو حوالي 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[14], كما ان التحديات التي تواجه التجمعات البدوية تختلف على التحديات التي تواجه القرى الريفية رغم ان كلاهما يعاني من الحرمان من تطوير البنية التحتية ومن صعوبات تتعلق بالتنقل وضعف الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم[15],ان حالة الحرمان والضعف التي تعانيها المناطق "ج" وهذا ما تعززه السياسات الاسرائيلية قد تكون كفيلة بخلق فجوة حقيقية في الخدمات والأمن المجتمعي وطبيعة الحياة بين هذه المناطق ومناطق(أ)و(ب)، وأصبح هناك رفض مجتمعي لسكان المناطق"ج"[16] نتيجة لذلك.

ويمكن تقسيم التحديات التي تواجه المناطق "ج" والتي يقع اثرها على التنمية المستدامة الى ثلاث انواع من التحديات وهي:

اولا:التحديات المتعلقة بالتخطيط العمراني .

---

[14] Roubina Ghattas, Khaldoun Rishmawi, Jad Isaac, Issa Zboun, Jane Hilal, Ayman Abu Zahra, and Iyad Khalifeh,Opportunities and Challenges of Palestinian Development actions in Area C Publications of the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) ,February 2016,p36

[15] Ibid,p37

[16] ريما شبيطة, **نحو سياسات لتعزيز التنمية في مناطق (ج),** منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي, مركز مسارات,2018.

ثانيا:التحديات المتعلقة بالبنية التحتية.

ثالثا:التحديات المتعلقة ببرامج الدعم المقدمة للسكان.

اولا:التحديات المتعلقة بالتخطيط العمراني.

إن التخطيط العمراني في فلسطين تأثر بوجود الاحتلال وحتى بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية خضعت المناطق "ج" للسيطرة الاسرائلية بما يتعلق بالتخطيط حيث قد تم في عام ١٩٧٩م إعداد عدد من المخططات الهيكلية المحلية من قبل مخططين إسرائيليين، ومن ثم تم في عام ١٩٨١م تصديق (١٨٣)مخططاً لا تلبي أي احتياج للفلسطينيين وتم رفضها، وفي سنوات لاحقة قامت دائرة التخطيط المركزية التابعة للإدارة العسكرية الإسرائيلية بإعداد مخططات هيكلية جزئية تم من خلالها وضع حدود ضيقة للمناطق المسموح البناء فيها لجميع القرى الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تم إقرارها حتى بداية عام ١٩٩٤م وما يزال عدد كبير من هذه المخططات ساري المفعول لغاية الآن[17].

أن اهمية التخطيط العمراني للمناطق "ج" يكمن في حماية بقاء هذه المناطق واعطائها الشرعية التي تواجه بها قرارات الهدم من قبل قوات الاحتلال, حيث مازال 618 تجمع سكاني في مناطق "ج" بلا تخطيط هيكلي[18] ولذلك تشكل المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية في المناطق "ج" أولى الأولويات لهذه التجمعات، وعليه فان العديد من التجمعات كخربة غوين والخان الاحمر مناطق مهددة بالهدم كما ان هناك العديد من المناطق مهددة بهدم بعض المباني المقامة فيها كما هو حال خربة السيميا, وكل ذلك يعود الى قرارات الاحتلال الى تقليص البناء الفلسطيني في 70% من مناطق "ج"[19]

كما ان هذه المناطق تفتقد للتنظيم الداخلي لعدم وجود مخططات هيكلية ولذلك فان وجود مخططات هيكلية معتمدة من الجهات ذات العلاقة بالجانب الإسرائيلي يعني ذلك حماية وجود تلك التجمعات السكانية ويعني كذلك التنظيم لعشوائية البناء فيها، وضمان وصول العديد من الخدمات التي قد تقدم بصورة عشوائية في غياب المخططات الهيكلية، وبالتالي فان عدم وجود المخططات الهيكلية تشكل تحديا للتجمعات السكانية لكونها تمثل- في حالة الموافقة الإسرائيلية عليها – حماية لوجودهم ومفتاحا لتقديم العديد من الخدمات الأخرى خاصة في البينة التحتية.

وتعتبر قضية المخططات الهيكلية للتجمعات الواقعة في منطقة "ج" من أولويات وزارة الحكم المحلي حيث أعدت السلطة الفلسطينية مخططات هيكلية بتمويل من الجهات المانحة لما يقارب من 116تجمعا فلسطينيا في المناطق "ج" من بينها 67 مخططاً قدمت للإدارة العسكرية (المدنية الإسرائيلية) بغرض المصادقة عليها ولم

---

[17]علي شعبان عبد الحميد,(2005), إدارة التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل, الملتقى العربي الثاني حول إدارة المدن الكبرى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية الإسكندرية، مصر، (٢٢-٢٦ (أيار).

[18] Roubina Ghattas, Khaldoun Rishmawi, Jad Isaac, Issa Zboun, Jane Hilal, Ayman Abu Zahra, and Iyad Khalifeh,Opportunities and Challenges of Palestinian Development actions in Area C Publications of the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) ,February 2016,p10

[19] UNDP Building Resilience in Area C: Challenges and Opportunities,Palestin Resilience Conference ,24-25november ,2016,p2

تتم المصادقة سوى على ثلاثة مخططات تبلغ مساحتها 570 دونما أي ما يقارب 0.02% من مساحة المنطقة "ج"[20]

ثانيا:التحديات المتعلقة بالبنية التحتية

تعتبر البنية التحتية اهم المقومات الاساسية في تحقيق التنمية المستدامة وتشمل البنية التحتية كل ما يتعلق بالطرق وشبكات الكهرباء المياه والصرف الصحي وهي مكونات اساسية لابد أن تتوفر من اجل بناء تنمية حقيقية في أي مكان في فلسطين وان ضعف هذه المكونات في منطقة ما يجعل منها مكانا غير صالح لبناء المشاريع او التوسع الحضري ويخلق فجوة بين المناطق من حيث مستوى الخدمات الاساسية وهذا ما يظهر في المناطق "ج" حيث أنها تعاني من ضعف شديد في البنية التحتية يمكن ملاحظته عند زيارة تلك المناطق ويشمل هذا الضعف في مايلي:

1- الطرق الرئيسة والفرعية في مناطق "ج"

يلاحظ في العديد من التجمعات السكانية في مناطق "ج" سوء الطرق الرئيسيه لتلك التجمعات بل أن محاولات إصلاح هذه المداخل تواجه بالرفض بل احيانا بالتجريف وهذا ما يجعل هذه المناطق تعيش بعزلة عن المناطق الاخرى وهذا ما قد يؤدي الى عدم توجه السكان من المناطق أ،ب الى زيارة مناطق "ج" الا للضرورة القصوى وهذا ما يقصي العديد من المناطق الاثرية والاماكن الطبيعية الخلابة من الزيارات والرحلات والاهم من ذلك أن سوء الطرق لا يساعد في بناء مشاريع صغيرة وان كانت هذه المشاريع قائمة فانها تعاني كثيرا في نقل انتاجها الى مناطق اخرى من اجل تسويقها.

2- شبكات المياة

أن مشكلة المياه هي مشكلة وطنية بل اقليمية وهي من اهم العقبات التي تقف امام التنمية في الوطن العربي[21],وتشكل ازمة المياة قضية مستفحلة داخل الاراضي الفلسطينية رغم ربط 97 % من التجمعات السكانية بشبكات المياة الا أن عدم الانتظام في امدادات المياه والوصول المتقطع لها جعل الكثير من السكان يعيشون باقل مما حددته منظمة الصحية العالمية كحد ادنى وهو 120 لتر في اليوم للشخص حيث يصل في بعض مناطق الضفة الى 38 لتر للفرد في اليوم مثل مدينة جنين وفي مناطق "ج" يصل الى20 لتر للشخص في اليوم[22].

الا أن مشكلة المياه في فلسطين تاخذ بعد سياسي وتخضع لشروط اسرائيلية تجعل الجانب الفلسطيني ليس في حالة من الحرمان من الموارد المائية فقط بل تجعله خاضعا للسياسات الاسرائيلية في ادارة الموارد المائية وتشتد الاجراءات الاسرائيلية في المناطق"ج" حيث تعاني العديد من التجمعات السكانية في مناطق "ج" من

---

[20]الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم, السياسات الاسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها ,سلسلة تقارير ,رقم 88, عام 2016, ص31.

[21]محمد مجيد محمود, التنمية المستدامة في الوطن العربً - المعوقات والمتطلبات, جامعة بنغازي,المجلة العالمية, العدد الخامس والعشرون ,اعسطس,2017,ص10

[22]فراس جابر,هل مازالت اهداف التنمية المستدامة ممكنه, مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية,ايار 2018,ص 9.

غياب شبكات المياه بينما تعاني مناطق اخرى من ضعف خدمات المياه وعدم توفرها في اشهر عدة في العام مما يؤدي الى انقطاع خدمة المياه لفترات طويلة خلال فصل الصيف, بالمقابل تعاني تجمعات سكانية من مشكلة تمديدات شبكة المياه ورفض الجانب الاسرائيلي السماح بعمل تمديدات توصل المياه للتجمعات السكانية, كما تتفاقم ازمة المياة في بعض التجمعات السكانية نتيجة أن انشاء خزانات مياه آو حفر آبار يتطلب الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية وهو يمنح في حالات نادرة وان تم منحه فان الإجراءات تتسم بالصعوبة والتعقيد[23]،وان المشاريع الدولية التي تستهدف قطاع المياه تركز على تحسين شبكات المياه بدل من معالجة الحق في الحصول على مياه نظيفة.[24]

مشكلة الكهرباء

تعاني العديد من التجمعات السكانية في المناطق "ج" من مشكلة الكهرباء والتي تتمثل في ضعف التيار الكهربائي نتيجة تهالك شبكات الكهرباء وعدم تجديدها وكذلك عدم وجود محولات تقوية, كما أن بعض المناطق تعاني من منع قوات الاحتلال لتمديد خوط شبكات الكهرباء بل تم تدميرها بعد أن تم تمديدها كخربة غوين جنوب السموع مما دفع المواطنون للاعتماد على الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء او المحولات الكهربائية.

ثالثا:التحديات المتعلقة ببرامج الدعم المقدمة للسكان.

أما في مجال الدعم الاقتصادي للمناطق المهمشة وهو يتمثل بتوفير الدعم للمزارعين و تمكينهم من البقاء والصمود، حيث تغيب برامج الدعم الخاصة بالمزارعين في المجال الزراعي، كما أن هناك تهديدا للمواطنين من اجل طردهم من المناطق "ج "وهذا يتطلب العمل على تمكينهم من خلال تقليل نسبة الفقر والبطالة والتركيز على مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتطوير قدرات الإنسان ومكافحة الفقر من خلال حزمة برامج ذات بعد اغاثي تنموي تمكيني، هذا بالإضافة إلى تقديم تعويضات للمزارعين المتضررين من الاحتلال والاستيطان.

التنمية في ظل التحديات في مناطق "ج"

تعد التنمية الحضرية المستدامة ثلاثية الابعاد؛ مترابطة ومتداخلة في إطار واحد يصب في خلق تنمية حقيقية شاملة وهذه الابعاد تشمل البعد البيئي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي وتضيف بعض الدراسات بعد رابع وهو البعد المؤسسي والمتمثل في دور المؤسسات في التنيمة[25], وان الحديث عن التنمية الشاملة في ظل حالات الحروب والازمات يتطلب ذلك أن نحدد العقبات التي تواجه المجتمع في ظل الظروف التي يعيش بها المجتمع, وبالتالي فان السعي لخلق تنمية حقيقة يكمن في تشخيص الواقع الذي تعانية المجتمعات في ظل الظروف غير الاعتيادية, ولكن في الحالة الفلسطينية اصبحت الحالة المؤقته الانتقالية حالة اعتيادية دائمة وبدا الاحتلال في ترسيخها وبخاصة في المناطق "ج" وهذا ما يجعل عملية التخطيط التنموي اكثر صعوبة وهذا ما جعل الحكومة تتوجه نحو شركاء آخرين من اجل تحقيق بعض الاهداف التنموية في مناطق "ج" وعلى راس هؤلاء الشركاء

---

[23]الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم, السياسات الاسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها ,سلسلة تقارير ,رقم 88, عام 2016, ص31.

[24]فراس جابر,هل مازالت اهداف التنمية المستدامة ممكنه,مرجع سابق,ص9

[25]رولا إبراهيم نعيم حبيب, المؤشرات العالمية للتنمية الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية,رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب, الجامعة الاسلامية,فلسطين,2018.

الاتحاد الاوروبي، مع الاهتمام أن يتم النظر الى الحالة الفلسطينية بصورتها الكلية واعتبار ما يحدث في مناطق "ج" هو جزء من ما يحدث في كامل الاراضي الفلسطينية التي ما زالت تخضع للاحتلال وان بعض المظاهر الشكلية لوجود الدولة لا تغطي حقيقية أن الاحتلال يسيطر على كافة المناطق وهو العقبة الحقيقية في وجه التنمية المستدامة.

إن ما تم عرضه سابقا هو وصفا موجزا لحالة التجمعات السكانية في مناطق "ج", وان هذا الواقع يفرض على الحكومة الفلسطينية العمل على خلق التنمية في ظل التحديات السابقة في مناطق "ج" والتي تعتبر جزءا اصيلا من المجتمع الفلسطيني وان عدم قدرة الحكومة الفلسطينية التوجه لخدمة مناطق "ج" يخلق فجوة تنموية في المجتمع الفلسطيني بين هذه المناطق والمناطق الاخرى في فلسطين, وبالتالي قد يؤدي ذلك الى تهجير سكان هذه المناطق واخلائها ومن ثم اقطتاعها من الاراضي الفلسطينية, ولذلك ما يمارسه الاحتلال في تلك المناطق يعتبر حربا وان اكبر التحديات التي تواجه التنمية هو حالة الحروب ويدخل ضمن ذلك تهميش السكان المحليين الذين لا يعود عليهم استغلال الموارد الطبيعية باي فائدة اقتصادية[26].

ولذلك يبقى الاحتلال هو العقبة الابرز في فلسطين امام التنمية حيث يتفاوت تاثيره من منطقة لاخرى ويظهر جليا في مناطق "ج" ولذلك ليس من العبث أن تكون خطة 2030 والتي قدمتها دولة فلسطين، في العرض الوطني الأول حول أهداف التنمية المستدامة أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى المنعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، تتمحور حول انهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وتجسيد دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضها وحدودها ومواردها، يمثل شرطا ضروريا ومسبقا لتمكين فلسطين من تحقيق أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وهو شرط لا يمكن تحقيقه دون قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه إلزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية[27].

ولكون المناطق "ج" تخضع للسيطرة الاسرائيلية فان اقتراح مشاريع تسد احتياجات المناطق المهمشة وتعبر عن الاولويات التنموية في تلك المناطق يواجه العديد من التحديات لكون حاجة معظم هذه المشاريع للموافقة الاسرائيلية ولذلك فان الحديث عن مشروع او حل محدد يخدم الاحتياج قد لا يكون واقعيا بل يجب الحديث عن خيارات وبدائل يمكن ان تخدم الاحتياجات بدرجات متفاوتة ولا تبقى الحلول المقترحة تقليدية لكون البيئة التي يتم العمل بها خارجة عن سيطرة الجهات الفلسطينية، ولذلك فان المكونات المقترحة كحلول يمكن ان تكون احيانا بدائل لبعضها البعض وليست مكملات لبعضها ولكنها تخدم البرنامج التنموي في كل مجال و بدرجات متفاوتة, كما أن البعض يقترح بدائل متكاملة للتعامل مع مناطق "ج" من خلال إعلان المناطق (ج) أولوية وطنية طارئة وشديدة الاستعجال، والعمل على رصد موازنة حكومية كبيرة لدعمها، وتنسيق العمل بشكل مركزي حول كيفية تطبيق ومراقبة تنفيذ المشاريع فيها وعمل شراكات دولية لخدمة هذه المناطق وذلك من

---

[26]محمد مجيد محمود, التنمية المستدامة في الوطن العربّ - المعوقات والمتطلبات, جامعة بنغازي,المجلة العالمية, العدد الخامس والعشرون ,اعسطس,2017,ص9.

27وكالة وفا , فلسطين تقدم استعراضها الوطني الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2030, 2018/07/18 ,على الرابط http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=ptR09Na824081045568aptR09N

خلال إنشاء لجنة عمل وطنية من مجموعة من الأطراف الحكومية والمحلية والقطاع الخاص للتنسيق بشكل فعال لخدمة اولوليات المناطق"ج"[28].

وهنا تظهر معالم إدارة الأزمات في التعامل أوقات الحروب او في الأوقات غير الاعتيادية وحتى في الحالات التي تشابه الوضع في مناطق "ج" حيث أن الاحتلال يوغل في السيطرة على الارض ويضيق الخناق على المواطنين في التجمعات السكانية ويحد من الخدمات التي تقدم إليهم بهدف تفريغ هذه المناطق من السكان او ضمهم الى دولة الاحتلال, بالمقابل تكافح الحكومة الفلسطينية مع الشركاء الآخرين وخاصة الاتحاد الاوروبي في تقدم خدمات قد تكون اغاثية أكثر من كونها تنموية وضمن هذه التحديات فان على الحكومة أن تبحث وتعيد النظر في بدائل اخرى قد تساعد في تخفيف معاناة المناطق "ج" وهذا يتطلب توسيع دائرة الشركاء في حماية هذه المناطق وخاصة من القطاع الخاص والقطاع الأهلي ولذلك تخلص الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات على ضوء ما ورد سابقا.

اهم النتائج التي خرجت بها الدراسة:

1. على ضوء ما تعانية المناطق"ج" من تدهور في مستوى الخدمات المقدمة للتجمعات السكانية فان ذلك يشغل سكان المناطق "ج" بتوفير المستلزمات الرئيسية للحياة ولا يشغلهم بقضايا التنمية لفقدانهم ابسط متطلبات الحياة في كثير من المناطق ولذلك فان انشغال المؤسسات القائمة في تلك المناطق وبخاصة المجالس المحلية بتوفير الاحتياجات الاساسية وتعزيز بقاء السكان في تلك المناطق قد يكون على حساب التوجيهات التنموية المستقبلية لكون تعزيز صمود المواطنين في تلك المناطق يستوجب وجود تدخلات موقفية تعالج المشكلة بشكل فوري او تخفف من حدتها ولكن لا تسعى الى الوقاية منها وفق خطط مستقبلية تاخذ طابع تنموي.
2. أن عدم توفر الخدمات الاساسية في المناطق "ج" يخلق فجوة بين هذه المناطق والتجمعات السكانية المجاورة وهذه الفجوة قد تجعل سكان التجمعات السكانية في مناطق "ج" يشعرون بالتهميش والعزلة وهذا ما يجعلهم منفصلين في اولوياتهم ورغباتهم عن باقي السكان في المنطقة ونتيجة لقلة اعداد السكان في المناطق "ج" فان الاولويات التنموية للخطط التنموية التي يتم اعدادها في المحافظات وتشترك فيها جميع القطاعات في المحافظة قد لا تعكس اولويات سكان مناطق "ج" وتعكس سكان التجمعات السكانية الأكثر كثافة سكانية وهي مناطق أ , ب .
3. أن ما تقوم به قوات الاحتلال في مناطق "ج" وضعف مستوى خدمات البنية التحتية وعدم وجود تخطيط عمراني تابع للحكومة الفلسطينية يجعل من هذه المناطق غير مؤهله لان تكون جزء من الخطط التنموية التي تم عملها في المحافظات لكون جميع المشاريع التي يمكن أن تنفذ في مناطق "ج" تحتاج لموافقة اسرائيلية وهذا يجعل من هذه المشاريع ورقة سياسية تهدف لاظهار اسرائيل والاحتلال كعقبة امام خطط التنمية الفلسطينية وهذا اصبح امرا مثبتا ولكنه يشكل اكبر القيود على الخطط التنموية للمحافظات.

---

[28] ريما شبيطة, **نحو سياسات لتعزيز التنمية في مناطق (ج),** منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي, مركز مسارات,2018.

4. رغم ما تقوم به الحكومة الفلسطينية والشركاء معها وعلى راسهم الاتحاد الاوروبي بعمل مشاريع في مناطق "ج" الا أن هذه المشاريع تاخذ طابع اغاثي وليس طابع تنموي بل أن العديد من المشاريع تم استهدافها من الاحتلال بالهدم والتدمير, كما أن هذه المشاريع تبقي سلطة الاحتلال هي السلطة الاولى الحاكمة وفي تلك المناطق وتبقي على الفلسطينيين كانهم مستفيدين من هذه المشاريع وليسو أصحاب الحق.
5. رغم المساحة الواسعة لمناطق "ج" وتوفر بعض الفرص الاستثمارية فيها الا أن القطاع الخاص يحجم عن الاستثمار فيها نتيجة ضعف البنية التحتية التي تعتبر غير مؤهلة لاستقبال مشاريع استثمارية, بالإضافة لتقلبات السياسات الإسرائيلية اتجاه هذه المناطق وهذا ما يهدد فرص الاستثمار من وقت لأخر في ظل الإصرار الإسرائيلي المتزايد للتمسك بالمناطق "ج".
6. تتصاعد الهجمة الإسرائيلية على مناطق "ج" وأصبحت هناك قناعة في أوساط إسرائيلية واسعة أن هذه المناطق تشكل بعد استراتيجي لدولة إسرائيل لا يمكن التنازل عنها في المفاوضات, وهذا ما يزيد من الضغط على الجانب الفلسطيني في طريقة التعامل مع هذه المناطق والاعتماد عليها في التخطيط الحضري او في الخطط التنموية.

وعلى ضوء ما تم عرضه سابقا والنتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات

1. أن يتم التعامل مع الأوضاع في مناطق "ج" كأزمة للدولة الفلسطينية وازمة للسكان في تلك المناطق وهذا يتطلب من الحكومة الفلسطينية التوجه للتعامل مع مناطق "ج" وفق منهج علمي في التعاطي مع الأزمات ينطلق من عمل قاعدة بيانات للمناطق "ج" يشترك فيها الجهاز لمركزي للاحصاء بعمل اصدارات احصائية خاصة للمناطق "ج" تشخص الواقع في تلك المناطق ومن ثم التوجه الى تفتيت ازمة مناطق "ج" الى مجموعة من الازمات الفرعية يتم تشكيل فرق خاصة لكل ازمة وتحديد اهداف يمكن تحقيقها ومن ثم العمل على وضع بدائل لتحقيق الاهداف وتقييم هذه البدائل وتنفيذ الانسب منها وفق المعطيات المتاحة وتقييم النتائج في سبيل عمل اختراق في بعض الازمات في تلك المناطق.
2. أن تتوجه وزارة الحكم المحلي بعمل خطط تنموية خاصة لمناطق "ج" تكون مفصولة عن خطط المحافظات من حيث الاولويات ومتكامله معها من حيث الاهداف العامة وان يشترك في اعداد هذه الخطط ممثلين عن مناطق "ج" وان تسير وفق منهج التخطيط التنموي المعمول به بوزارة الحكم المحلي.
3. أن تقوم وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء بعمل نشرات احصائية لوصف الواقع المعيشي في مناطق "ج" وتوفير جميع المعلومات المتعلقة بتلك المناطق حيث أن المعلومات المتوفرة حول هذه المناطق قليلة ومتضاربة.
4. ان يتم العمل على وضع مزايا تفضيلية للسكان في مناطق "ج" تتعلق بالخدمات العامة كعمل تامين صحي مجاني لجميع سكان تلك المناطق واعفائهم من رسوم بعض المعاملات او تخفيض من قيمة الرسوم لهم من اجل خلق مزايا مكافئة لحالة الحرمان من الخدمات العامة الاخرى التي لا يحصل عليها سكان تلك المناطق وتعزيز بقائهم في مناطقهم.

5. أن يتوجه الدعم في تلك المناطق نحو تخفيف مستويات الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتخفيف البطالة وتمكين المواطنين وفق اهداف واضحة لضمان عدم هجرة السكان الى مناطق اخرى, وهذا يتطلب اعادة النظر بمشاريع المساعدات وتقيمها

قائمة الهوامش:

1- بيتسليم, سياسة التخطيط في الضفة الغربية,على الموقعhttps://www.btselem.org/arabic/planning_and_building
2- رولا إبراهيم نعيم حبيب, المؤشرات العالمية للتنمية الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية,رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب, الجامعة الاسلامية,فلسطين,2018.
3- ريما شبيطة, نحو سياسات لتعزيز التنمية في مناطق (ج), منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي, مركز مسارات,2018.
4- صنـدوق تطويـر وإقـراض البلديـات, تدخلات الصندوق ضمن تطوير مناطق ج,دورية صندوق تطوير واقراض البلديات,العدد الثاني,2016, ص5.
5- علي شعبان عبد الحميد, إدارة التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل, الملتقى العربي الثاني حول إدارة المدن الكبرى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية الإسكندرية، مصر، (٢٢-٢٦ (أيار) 2005.
6- فراس جابر,هل مازالت اهداف التنمية المستدامة ممكنه, مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية,ايار 2018.
7- وكالة الانباء الفلسطينة وفا, على الرابط: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5178
8- محمد مجيد محمود, التنمية المستدامة في الوطن العربيّ - المعوقات والمتطلبات, جامعة بنغازي,المجلة العالمية, العدد الخامس والعشرون ,اعسطس,2017,ص10
9- مكتب تنسيق الشؤون الانسانية الاراضي الفلسطينية المحتلة, المنطقة (ج)في الضفة الغربية :مخاوف إنسانية رئيسية, الامم المتحدة, اب /اغسطس 2014.
10- مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الاونروا), أنشطة الاتحاد الأوروبي في المنطقة ج, 2016 ,على الرابط:-https://eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip/12938/node/12938_ar
11- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم, السياسات الاسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها ,سلسلة تقارير ,رقم 88, عام 2016, ص31.
12- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم, السياسات الاسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها ,سلسلة تقارير ,رقم 88, عام 2016, ص31.
13- وكالة الانباء الفلسطينة وفا, البناء في المناطق المصنفة (C) حسب اتفاق أوسلو , على الرابط: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5178
14- وكالة وفا, فلسطين تقدم استعراضها الوطني الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2030, 2018/07/18 ,على الرابطhttp://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=ptR09Na824081045568aptR09N

1- Maj. Gen. (res.) Gershon Hacohen,(2018), Area C is Strategically Vital for Israel, Begin-Sadat Center(BESA Center) Perspectives Paper No. 801, April 18, 2018
2- Noga Kadman, Acting the Landlord: Israel's Policy in Area C, the West Bank, B'Tselem, June 2013,p13
3- Roubina Ghattas, Khaldoun Rishmawi, Jad Isaac, Issa Zboun, Jane Hilal, Ayman Abu Zahra, and Iyad Khalifeh,Opportunities and Challenges of Palestinian Development actions in Area C Publications of the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) ,February 2016,p36
4- UNDP, Building Resilience in Area C: Challenges and Opportunities,Palestin Resilience Conference ,24-25november ,2016,p3